



لم يكن اتخاذ بعض الأشياء واسطة لتبادل ناشئاً عن اتفاق عقد، وإنما عن صفات خاصة تجسدت في هذه الأشياء، وحثت الناس على تفضيلها واتخاذها أساساً للتبادل. وأخذت هذه الوسائل تتطور بتطور المدنية وتقدم الحياة الاقتصادية، حتى أصبح المدنان التيفسان — الذهب والنفضة — في الأزمنة الأخيرة أساس النقد لدى الشعوب المتحضرة، ثم أصبح الذهب أساساً والنفضة تناً. ولقد لبث الذهب حيناً من الدهر يؤدي وظيفة في الحياة الاقتصادية على خير سبيل إلى أن تعقدت هذه الحياة، وتشتت أوجها، وتباينت مظاهرها، وتشابكت مناحيها، فأصبح الذهب عاجزاً عن أن يقوم بمهته الحظيرة في الحياة الاقتصادية.

ولم تأخذ مسألة الذهب مكانها من الحظيرة والأهمية. ولم تُشعر مشكلة المدن الأصفر كأساس للتقييم. ولم تعدد الآراء بشأن مستقبله بقدر ما هو حاصل الآن. وتحمل الحرب الحاضرة بين طائفتها بذور ثقافتها واستفحالها. بل إن هذه الحرب هي في الواقع عراك بين نظامين اقتصاديين مختلفين يضم أحدهما دولاً تمتد فكرة قيامه بوظيفته القديمة كميزار للقيمة، وأنه زمن الاستقرار ورسول الطائفة والسلام. والأخرى دولاً ترى الذهب أترأ بالياً من القرون الماضية، وسلمها لا يتفق وتطور الحياة الاقتصادية وما أصابها من تغير وتبدل.

وأما في هذا البحث سنحاول أن نلقى ضوءاً على تلك المشكلة يشرها للإذهان

١ — (المدول عن ميعار الذهب) الأصل في ميعار الذهب وجود نسبة ثابتة بين العملة والذهب. فالوحدة النقدية هي وزن من الذهب، وهذا الوزن له قوة إبراء غير محدودة. وما جمع الوسائل النقدية المختلفة الموجودة في التداول الأتمثلة لها. هذا هو ميعار الذهب في جوهره. وأبسط مظاهره. وقد يمتدني الذهب من التداول كما هو الحال في نظام الصرف بالسبائك، بيد أن الذهب لا يزال روح النظام النقدي والقوة النابضة لجميع أنواع النقود التي يتكون منها، إذ ينص قانون الدولة النقدي عادةً على شراء البنك المركزي أو دار الضرب الذهب بسعر محدد وبكيات خاصة. وهذه البنية المتبادلة بين الذهب والعملة تقوم على أساس توفيق لسبب ثابتة من الذهب بسعر معين، وبغير وجود هذا الأساس الثابت لا يوجد تامة ميعار ذهب

وكان تسميم الأخذ بنظام ميار الذهب ما جعل الذهب أساس الأنظمة النقدية في جميع أنحاء العالم. فكان لكل عملة وزن قانوني من الذهب، وكان مقدار الذهب في كل عملة هو المحدد لنسبة صرف عملة بأخرى. وكان للذهب قيمة شرائية في جميع البلاد التي تستخدمه. وهذه القوة الشرائية مرتبطة أشد الارتباط بمستوى الأمان العام في كل دولة. فإذا حدثت في دولة ما أن أصبح الميزان التجاري موافقاً لما كان الذهب يؤمها بالقدر اللازم لسد الثغرة الحادثة بين الصادر والوارد، وإذا زاد الوارد عن الصادر في دولة لا يلبث الذهب أن ينحسر عنها فيستدل مستوى الأمان، ويشجع هذا الهبوط الدول الأخرى على الشراء منها وبالتالي يتبدل الميزان التجاري في مصلحتها ويؤمها الذهب. ويمرر هذا ما تلجأ إليه الدولة من جعل سعر الفضة فيها أعلى منه في الخارج فيشجع هذا رؤوس الأموال الأجنبية على الالتياح إليها، فتصير دولة الميزان التجاري في صالح الدولة وتدفق رؤوس الأموال لتستقر فيها بتأثير ارتفاع سعر الفضة كضمان يتبدل مستوى الأمان داخلها حتى يتدو متجانساً مع مستوى الأمان في خارجها. ولم يكن لبعده من سير نظام الذهب كاملاً على ما التفق سوى ما كانت تضمه الدول المختلفة من حواجز جبركية على تصدير أو استيراد بعض السلع أو منحها تسهيلات لبعض السلع الأخرى إلى غير هذا من السوائل المحلية. على أن النظام في جوهره كان يؤتي ثماره ويحدث نتائج عامة ولقد كان في مقدمة أحداث الحرب العظمى الماضية، وتخلصت الدولة نحو الأخرى من نظام ميار الذهب لما تطلبت الحرب من نفقات هائلة دفعت الحكومات المختلفة على تقرير السعاللزامي للأوراق النقدية. وصحب هذا تحريم تصدير الذهب لاسيما وأنه كان يخشى اندفاع الجمهور نحو البنوك لتتخلص من الأوراق النقدية التي في حوزته. وما كادت الحرب تسع أوزارها حتى أخذ العالم يفكر في وصل حاضره بماضيه وفي استعادة طمأنينة ورخائه في ظل ميار الذهب. وقملاً انصرفت كل دولة إلى تحقيق هذا، ولم تحض عشرة أعوام إلا واستطاع العالم رأب ما تصدع من بنيانه، فاسترد الذهب مرثه المفقود وقر في الأذهان أن شؤون العالم النقدية قد عاد إليها التيات والاستقرار. بيد أن عودة العالم إلى الذهب لم تتخذ سبيلها القديم. فمن الدول من أعاد قابلية صرف النقود الورقية بالذهب على أساس القيمة الأصلية (كأمجلترا) ومنها من بلغ تدهور نقودها الورقية (كدول أوروبا الوسطى) حداً دفعها إلى التائها وإيجاد نوع جديد من النقود المعدنية والورقية. ومنها أخيراً ما أعاد صرف النقود الورقية بالذهب على أساس أقل من القيمة الأصلية لوحدة النقود القديمة (كفرنسا وإيطاليا). وأنه وإن كان الذهب قد استرد سلطانه على النظم النقدية إلا أنه من بين تاياما اتخذته الدول المختلفة من السياسات النقدية بسد الحرب يمكننا أن نلمح بوادر الخطر على نظام المعدن الأصفر

فلقد نشأ عن الديون بين الحكومات وهي ديون الحرب والتعويضات سوء توزيع الذهب في العالم وتركزه في دولتين كبيرتين دائمتين هما فرنسا والولايات المتحدة فجمع عن ذلك ندرة الذهب في الممالك الأخرى وارتفاع ثمنه وقص من السطح تبعاً لذلك ، فحضر هذا الأمر الدول الأخرى على الحد من وارداتها بمعادلة ميزانها الحسابي من جهة وللحيلولة دون أسوار نظمها النقدية من جهة أخرى . ثم كانت الأزمات المالية والاقتصادية لوتتابع المشكلات السياسية فعجز معها الذهب عن أن يقوم بمهته في الحياة الاقتصادية . فاضطرت الحوادث أن تعجلت إلى الخروج عن معيار الذهب في عام ١٩٣١ وتبعها في ذلك كتلة الأسترالي (السلطات البريطانية المستقلة والهند وبلاد اسكندناوة ومصر والعراق وتركيا واليابان) وتلتها هولندا منذ عام ١٩٣٦ وفرنسا منذ عام ١٩٣٦ وبصفة خاصة في عام ١٩٣٧ بعد أن عدلت عن المعدلات التي قررها قانون أول أكتوبر ١٩٣٦ ميثاقاً حدي تثير السمة . وأنه وإن كان قانون ٢٧/٩/١٩٣٦ قد عين نسبة ما يحتويه الفرنك السويسري الذهبي بـ ١٩٠-٢١١ مليجرام من الذهب الخالص إلا أن العلاقة بين الفرنك وبين الذهب ليست ثابتة كما يبدو . وهذا يتأني شرط معيار الذهب وكذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة ، قلنا وإن كانت قد خيفت سعر أوقية الذهب الخالص بجمعة وملايين دولاراً إلا أن القانون أعطى الرئيس سلطة خفض هذا السعر أو رفعه حسب الأحوال بين حدي ٤٥ و ٣٤ دولاراً و ٣٤ و ٤١ دولاراً . أما ألمانيا قبل الحرب قلما كانت تسير على معيار الذهب من الوجهة القانونية (وتجارياً في ذلك الدول التي تقيد التبادل) إلا أنها لم تكن تسير فعلاً على مقتضاه ، طالما أن حرية انتقال الذهب ورؤوس الأموال لم تكن مكفولة فشككة الذهب إذا هي في الواقع مشكلة سوء توزيعه وحشده في الولايات المتحدة الأمريكية فعجز الذهب عن أن يقوم بمهته الخطيرة في الحياة الاقتصادية على النحو القديم المعروف مما سنبينه فيما بعد

٢ - (ظاهرة حشد الذهب في الولايات المتحدة) في عام ١٩٢٣ بلغت قيمة الأرصدة النقدية المنظورة للعالم ٥ و ٨ بليون دولار تمتلك الولايات المتحدة منها حوالي الأربعة بلايين أو ٤٥٪ منها . وفي سبيل عام ١٩٢٩ بلغت قيمة الأرصدة النقدية الذهبية ١٨ بليون دولار وفي آخر عام ١٩٣٨ كانت تلك القيمة ٢٧ بليون دولار وبمباراة أخرى أضاف العالم في بحر عشرة أعوام إلى رصيده نصف ما كان لديه قبل ذلك . وفي هذه المدة ارتفعت قيمة الاحتياطات الذهبية مقومة بالدولارات والتي تموزها الحكومة والبنوك المركزية الأمريكية بنسبة ٢٥٠٪ مما كانت عليه في عام ١٩٢٩

أما إنتاج العالم من المعدن يطرده في الزيادة ويبلغ ١٣٠٠٠ مليون دولار سنوياً ، ولقد

صاحبت زيادة لإنتاج الذهب زيادة كبيرة جداً في المخزون منه في الولايات المتحدة ، فبانت
 منتديات ٥٢ دولة إلى نهاية ديسمبر سنة ١٩٣٩ ما قيمته ٢٥٧٢٧ مليون دولاراً نصيب أميركا منه
 ١٧٦٦٤ مليون دولار . والزيادة في عام ١٩٣٩ بمقارنتها بعام ١٩٣٣ ملحوظة جداً وأعظم تماماً
 من الزيادة في العرض العالمي للذهب . ونقد تكوّنت من الذهب المتدفق أرصدة فائضة في البنوك
 الأميركية بلغت في ٢٧ ديسمبر سنة (١٩٣٩) ٥٠٤٦ مليون دولار . ولن تقل الأرصدة الفائضة
 اليوم عن ٦٠٠٠ مليون دولار ، والذهب الوارد إلى الولايات المتحدة بظل بها دون أن يكون
 له من الأثر ما يحدث لو كان معيار الذهب الدولي يتخذ سبيله القديم في الحياة الاقتصادية فلم
 يتبع تدفق الذهب تعديل في مستوى الأثمان وبذلك لم يجد التدفق أي طاق أمامه
 وتظهر لنا الإحصاءات المينة لتطور الاحتياطي الذهبي للولايات المتحدة أنه بلغ ٦٧٩٣
 مليون دولار آخر عام ١٩٣٣ وصدد إلى ١٢٧٦٠ مليون دولار في عام ١٩٣٧ وبلغ ٥٠٠٠
 مليون دولار عام ١٩٣٨

وتظهر الإحصاءات أن إنتاج الذهب في الخمس سنوات ١٩٣٤ - ١٩٣٨ بلغ ما قيمته
 ٥٨٠٠ مليون دولار . وفي نفس المدة بلغت مبيعات مكنتزي الذهب ٦٥٠ مليون دولاراً ، ومن
 هذا يظهر أن الولايات المتحدة في خلال الخمس سنوات السابقة الذكر قد استوعبت ، ليس كل
 الذهب المستخرج في هذه المدة ومبيعات المكنتزين خلالها مغرب ، ولكنها استولت أيضاً على
 جانب عظيم من الأرصدة النقدية للأمم الأخرى . ولما كانت لندن أكبر السوق المركزية
 للذهب ، فمن الجدير بالملاحظة أنه منذ عام ١٩٣٤ كانت حركات الذهب بين انكلترا
 والولايات المتحدة من جانب واحد أي من انكلترا إلى الولايات المتحدة لا كما كانت الحال
 قبلاً من تبادلها بين البلدين وفقاً للأحوال الاقتصادية والاعتبارات التجارية البحتة

ويشير الوارد في عام ١٩٣٩ أشد حركات تدفق الذهب إلى الولايات المتحدة منذ تولى النازي
 أزمة الحكم في ألمانيا حتى نشوب الحرب الحاضرة . إذ بلغت قيمة الوارد ٣٥٧٤ مليون دولار
 بزيادة ٨١٪ عن قيمة الوارد إليها في عام ١٩٣٨ . وتجسّس هذا التدفق بصفة خاصة في مراحل
 ثلاث : الأولى في سبتمبر وأكتوبر ١٩٣٨ خلال أزمة ميونخ ، وابتدأت الثانية في مارس ١٩٣٩
 عند ما احتل الألمان براغ ، وابتدأت الثالثة في أغسطس ١٩٣٩ وظلت في أطراف حتى قيام الحرب
 وبعدها . وبهذا بلغ مجموع الذهب المتدفق إلى الولايات المتحدة من يناير ١٩٣٤ حتى أغسطس ١٩٣٩
 أكثر من ٩٠٠٠ مليون دولار . كما بلغ حافي رؤوس الأموال التي أتت الولايات المتحدة
 ٥٣٠٠ مليون دولار ، أغلبها يمثل أموالاً أميركية عادت إلى وطنها ، وتلتها رؤوس أموال أجنبية
 خاصة أرسلت للولايات المتحدة لشراء أوراق مالية أميركية أو لتودع في مصارفها . ومن

لجدير بالذكر أن وارد الولايات المتحدة من الذهب في عام ١٩٣٩ بلغت أكثر من ٢ ½ مرة
الاتاج العالمي منه في هذه السنة

وقمنا يلي بيان بمودعات الدول المختلفة من الذهب في الولايات المتحدة وما تملكه من الأوراق
الأميركية حتى أغسطس ١٩٣٩ ونصيب الذهب من مودعاتها بين فوسين والنسبة بمليون دولار،
بريطانيا العظمى ٤٢٣٠ (٢٠٠٠) — فرنسا ٣٥٨٠ (٣٠٠٠) — كندا ١٦٣ (٢٩٥) —
بلاد فرنسية وبريطانية أخرى (٥٤٠) — ألمانيا ١٦٠ (١٥٠) — إيطاليا ٢٠٠ (١٩٠) —
هولاندا ١٧٨٠ (٧٧٠) — سويسرا ١٤٢٠ (٥٩٠) — روسيا ١٠٠٠ (١٠٠٠) — أقطار
أوربية أخرى ٢٨٧٠ (٢١٩٠) — أميركا اللاتينية ١٠٠٠ (٦٦٠) — الشرق الأقصى وغيره ١٢٩٠
(٣٧٥). المجموع ١٩٨٠٠ (١١٦٨٠). وستناقش فيما يلي عوامل هذا التدفق وعوامله

٣ — (في موافقة ميزان الحساب لما وأثر ذلك على تدفق الذهب إليها) يرى كثير
من الباحثين أن تدفق الذهب إلى الولايات المتحدة يعتبر نتيجة لخفض الدولار. بيد أنه يلاحظ
على هذا الرأي أن كثيراً من عملات البلاد الأخرى قد خفضت عقب الحرب انفاضة وأنه منذ
عام ١٩٣١ ارتفع سعر الذهب بالنسبة لعملات الدول الأخرى المختلفة. وبالتالي لا يمكن تفسير
ظاهرة التدفق بالاختلاف الموجود بين الأمان في الدول المختلفة. فلو كانت الولايات المتحدة
تبدل جزءاً أكبر من نفدها للحصول على الذهب أكثر منه للحصول على السلع لكان من
ذلك حصول الولايات المتحدة على الذهب وحصول الأقطار الأخرى على السلع الأميركية
وهذا ما يأتي بهبوط أمان البضائع في الولايات المتحدة أكثر منه في البلاد الأخرى. وليس
أدل على بطلان هذا الرأي من أن تدفق الذهب لم يصاحبه إفراط مماثل في الصادر من الولايات
المتحدة إلى الخارج بل أن مدى رجحان الميزان الحسابي في المدة ١٩٣٤—١٩٣٨ كان في هبوط
بيد أن هذا لا يفي تأثير موافقة ميزان أميركا الحسابي على تدفق الذهب إليها. ففي عام
١٩٣٨ مثلاً تجاوزت الصادرات الواردات بقيمة ٩٥٦ مليون دولار، وباحتساب الواردات غير
المنظورة تصبح الزيادة ٨٠٢ مليون دولار. ولقد بلغ صافي الوارد من الذهب في هذه السنة
١٦٤٠ مليون دولار. فإذا ما قارنا هذه الأرقام بما يقابلها من أرقام ١٩٢٩ وجدناها ٨٤١
مليون دولار و ١٢٠ مليون دولار على التوالي

وفي الأعوام الأخيرة اشتد طلب العالم على منتجات الولايات المتحدة فاشتدت حركة
صادراتها وبصفة خاصة بعد نشوب الحرب وانصراف الدول المتحاربة لانتاج مداتها وما تبع
هذا من تقلص صادراتها وضرورة الميزان التجاري في غير مصلحتها كما سنبين في موضع آخر
ونعمة حقيقة أخرى وهي أن الولايات المتحدة كانت تعتبر بعد الحرب الماضية قطراً مقرضاً

كبيراً. على أن الحازة تغيرت في الأعوام الأخيرة فأصبحت الولايات المتحدة مدينة سنوياً بتبلغ صاحب كبير يبلغ ٣٦٠ مليون دولار في عام ١٩٣٤ و ١٥٣٦ في عام ١٩٣٥ و ١١٦٩ في عام ١٩٣٦ و ١١٨٧ مليون دولار في عام ١٩٣٧ و ١١٧٤ مليون دولار في عام ١٩٣٨ ومن هذا يظهر مدى الارتباط الشديد بين واردات الولايات المتحدة من الذهب والزيادة الحالية في مديونيتها للخارج. وهذه العلاقة شاذة إلى أبعد حد، لا تتفق مع الأوضاع الطبيعية المعروفة إذ كان سائفي الوارد من الذهب للبر ما هو في الأوراق انسانية نتيجة معادلة لما تدبته للخارج بسبب موافقة ميزان الحسابي له

وكان تملك الذهب أمراً عريضاً يسير وفق حاجات التجارة والاقتصاد. فموضاً عن أن تكون الولايات المتحدة إذاً قترماً قرضاً كبيراً—كما كانت الحال منذ عام ١٩١٤—اضطرتنا الظروف إلى أن يكون حسابنا مديناً سنوياً بمبلغ كبير. فهي لا تستورد الذهب بدافع من حاجتها إليه، أي مقابل ما تؤديه من خدمات وما تصدره من بضائع، ولكن بسبب الحالة السولية التي حفزت الأفراد الاجانب على استبدال ما في حوزتهم من ذهب بدولارات. وهكذا غدت لسنا زودة نسبة لتضع لها، زودة قيسها في المستقبل يكتفينا الشك. وليس أدل على ذلك من ان صحافياً أميركياً كان قد سأل المستر نورمان محافظ بنك أمكترنا عما إذا كان يأمل في عودة الذهب من الولايات المتحدة فأجاب إجابة ذات مغزى عظيم: «لقد عطينا ما فيه الكفاية من التلب لاستخراجنا من الأرض»

فواردات الولايات المتحدة إذاً من الذهب في الزمن الاخير لا ترجع إلى رجحان كفة الميزان الحسابي ولا ترجع بصفة خاصة إلى مدفوعات تؤديها الدول الاخرى نظير قروض أقرضنا الولايات المتحدة لها

والوارد من الذهب إليها يمثل في الواقع ديوناً عليها كما سيتبين فيما بعد. وهي تستورده لا ببعض واردتها ولكن وفقاً لإرادة البائمين الأجانب

٤—(أثر تقلل الأحوال السياسية على التجاء الشعب ورؤوس الأموال لأميركا)—الخوف في الواقع هو الذي حفز الدول الأخرى على الاتبال على تصدير الذهب إلى الولايات المتحدة يد أن هذا وحده لا يكفي لتعليل تدفق الذهب إلى هذه البلاد، فلو صاحب حركة تدفق الذهب تعديل في مستوى الأتمان لاستبح التدفق أو على الأقل خفت حدته. والواقع كان تعيين الولايات المتحدة سعراً ثابتاً للذهب سبباً في إبطال تأثير العوامل الاقتصادية المصححة التي كانت تعمل في الماضي على إعادة التوازن بين القوى الاقتصادية المختلفة فعدما كانت العملات مرتبطة بالذهب سرطان ما كان تأثير التوزيع الدولي للذهب يحد سدها في البلاد الأخرى فترقع الأتمان

أو تتخضع تبعاً للاحوال ولهذا تأثيره على حركات التجارة الدولية، وبالتالي تصحيح حركات الذهب وتعديلها تمديلاً يتفق مع مطالب التجارة الدولية لكل دولة. وهكذا لم تكن ثمة دولة تحوز من الذهب قدرًا أكثر من حاجتها

وفي نظام معيار الذهب الدولي إذا ما زاد الأقبال على الدولارات والاستعانة بها عن الذهب فانه يتبع هذا هبوط الأثمان في الدول التي أتى منها الذهب وهبوط قوة الدولار الشرائية داخل الولايات المتحدة أي ارتفاع أثمان السلع منها فينتجم عن هذا تقيط تجارة الصادرات إلى أن يتوقف ورود الذهب. بيد أن الحال يختلف في الوقت الحاضر عما كانت عليه في ظل النظام السابق الذكر. نظام معيار الذهب لم يعد له وجود اللهم إلا في الولايات المتحدة بل لا يرجد فيها سوى مظهره الخارجي ما دام الذهب في بقية أنحاء العالم قد برز بترًا تأسًا عن هيكل الأثمان. وكان من جراء هجر العالم لمعيار الذهب أن أصبحت حركاته وليست لها تأثيراتها السابقة وبطلت وظيفة المدن كمنظّم للملاقات الاقتصادية الدولية. وهكذا إذا ما تدفق الذهب على بلد ما فلن يؤثر في اقتصاده القومي تأثيره السابق، ولن يحد هذا التدفق ما يعترض سيده

وكان طبيعيًا أن يسيل الذهب الوارد على رفع مستوى الأسعار داخل الولايات المتحدة لو ظل الذهب العملة الدولية، بيد أن ما حدث بخالف هذا إذا لم يكن للذهب تأثير ما على مستوى الأسعار مثله في ذلك مثل أي سلة أخرى. ولقد صاحب هبوط سعر الصرف— نتيجة للذهب الوارد— اتجاه الصادرات الأمريكية إلى الارتفاع بنسبة أعظم من واردات البضائع والخدمات ويرد هذا إلى أن تعديل سعر الصرف يجعل من الأسهل الشراء من الولايات المتحدة وأعظم صعوبة للأميركيين الشراء من الخارج. وهذا هو عكس النتيجة التي يتوصل إليها في نظام معيار الذهب الدولي الذي كانت واردات الذهب فيه يصحبها عادة تعديل في مستوى الأسعار يحدث هبوطاً في معدل الصادرات عن معدل الواردات في البلد الذي يتدفق الذهب إليه. وعلى هذا ليس ثمة اليوم عوامل تحد من تدفق الذهب لحسب، بل إن عمدة عوامل تزيد نشاط هذا التدفق وتقويه

ولقد دأبت بعض الأنظار بين ألمانيا وإيطاليا قبل هذه الحرب على تقويم الوارد بأعلى من المصادر وعلى اعتبار الصادرات السيل الفرد لتزويدها بما تحتاج إليه من السلع المستوردة. وهذا في الواقع أمر من آثار الاستعداد للحرب والتيه لها اقتصاديًا. ومن ثم كان شراء الذهب عند هذه الأنظار عملاً غير مجرب. بل تراها ترسل ذهبها إلى الولايات المتحدة لتعزيز أمر حصولها على المواد الأولية وليكون الثمن المتحصل من بيع ذهبها وصادراتها مائلاً في مدها بالمواد الخام اللازمة لها في استعدادها للحرب. ولما كان الذهب لم يعد أساساً للتعد فقد غدا وجوده فيها غير

لازم لها بالضرورة وأسحت عملية شرائه عند هذه الدول عثاً على خزائنها لأميرها. وهكذا أقوى ميلها إلى التخلص من ذهبها وافتدى بها كثير من الحكومات الأخرى فأصبحت هي الأخرى تنجس نحوها فباعتها من احتياطيها الذهبي أكثر من اتجاهها نحو المزيد. وهذا التحليل يفودنا إلى الفكرة الآتية، وهي أن الاستعداد للحرب والتهيؤ لها قد جبرنا إلى أن أصبحت الدول تميل إلى رفع قيمة صرف عملاتها بالنسبة للدولار لتسهيل كورود البضائع الأميركية إليها لاسيما المواد الأولية ضالتها المنشودة.

مخلص عما تقدم إلى القول بأنه لا يمكن انتظار وضع الحكومات الأخرى عقبات أمام حركة تدفق الذهب إلى الولايات المتحدة كما لا يتوقع ضعف هذه الحركة إلى أن تستوعب مخزون العالم من المعدن الأصفر فضلاً عن إنتاج للتاجم

٥ - (تعهدت سرتمت للذهب وعلاقته بالتدقيق) في يناير سنة ١٩٣٤ صرحت وزارة خزانة الولايات المتحدة باستعدادها لشراء وبيع الذهب بسعر ثابت ٣٥ دولاراً لكل أوقية من الذهب العالمي، وسناقش هنا ما تروى على فرض هذا السعر الثابت للذهب من آثار وما نتج عنه من شد أزرقعة النجاء الذهب والأموال إلى أميركا. ففي عام ١٩٣٣ خرجت الولايات المتحدة عن ميار الذهب. حالة فريدة في بابها، بلده يخرج عن ميار الذهب في الوقت الذي يتوفر له حوالي نصف احتياطي العالم منه في ذلك الوقت والسبب الذي دفع الولايات المتحدة إلى الخروج عنه في عام ١٩٣٣ يرد في الواقع إلى خشيتها من أناسة بريطانيا العظمى السوق الدولية بعد ايفاقها شرط ميار الذهب في عام ١٩٣١ وما عقبه من تعزيز صادراتها. يد أنه يلاحظ أن بريطانيا العظمى قد عمدت إلى هذا الاجراء بعد ما حدثت الحوادث وصيدها الذهبي ولا دخل للمنافسة التجارية فيه. هذا وقد قررت الولايات المتحدة العودة إلى حظيرة الذهب في ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ بعد تخفيضها قيمة الدولار بحوالي ٠.٥٩٪ من قيمته السابقة وتطبيقاً لبدأ الاحتفاظ بسعر ثابت للذهب لا يتمتع الولايات المتحدة عن شراء أية كمية تعرض عليها من المعدن ولا ترفض بيعه لمصدره. وهذا يجعل الولايات المتحدة عاجزة عن السيطرة على حركات الذهب. ومن ثم فإن محاولة الإشراف على أسعار الصرف لتتروى الواقع عثاً لأقائدة تنجى من ورائه. فلو ارتأت السلطات النقدية الأميركية رفع قيمة صرف الدولار وبيع العملات الأجنبية لديها بالتالي فإن في مكنة السلطات النقدية الأجنبية شل هذا الاجراء بواسطة الاقبال على شراء العملات المباعه بما يتحصل لها من دولارات ناجمة عن بيع الذهب للولايات المتحدة. وكذلك الحال لو زعمت السلطات النقدية في الولايات المتحدة في خفض قيمة صرف الدولار وشراء العملات الأجنبية في مكنة السلطات النقدية الأجنبية بإبطال مفعول هذا الاجراء

عن طريق زيادة إصدار أوراق البنكوت وبها وتلك وسيلة مباشرة يمكن ممارستها إلى غير ما حد. والواقع أنه قد ذهب الزمن الذي كان لسر الصرف فيه تأثير حاسم على حركات الذهب، ولو لم تمدد الولايات المتحدة إلى تعيين سعر ثابت للذهب لما بلغت ظاهرة الأموال اللاحقة إليها ما بلغت من قوة وعنف ولكن نتيجة الاتجاه إلى الدولار رفع سعر صرف الدولار بالنسبة للمللات اللاحقة إلى مستوى يحد من قوة التدفق

وطالما أن الولايات المتحدة قد أخذت على عاتقها منح ٣٥ دولاراً لكل أوقية من الذهب تقدم إليها فإن تصدير الذهب إليها يثنى حقوقاً فيها للمصدرين الأجانب على الدولار الأمريكي. والعكس غير صحيح. بمعنى أن الولايات المتحدة لن يتوأم لها استقبال الذهب بالمللات الأجنبية الأخرى فلم تبد حكومة من الحكومات الأخرى استعدادها لتقبل الذهب بسعر معين. والعادة في غياب حركات الذهب — أن يكون تخلص الناس من عملة ما بدافع الخوف باعثاً على رخص هذه العملة، ومن ثم تندو عملية الاتجاه في صالح الدول الأخرى إذ تبيع بضائمتها وخبصة إلى الدول الأخرى. وهذا الرخص يجر وراءه تدفق بضائمتها تدفقاً قد يضر مرافقتها الاقتصادية. وهكذا تحمل هذه العملية بين ثناياها جزاءها للانفراد والأقطار التي تحمل أموالها إلى الخارج من جهة وللاقطار التي تقبل التجار هذه الأموال إليها. وهذا التحليل لا يصدق الآن على الذهب فإن تصديره إلى الولايات المتحدة لا يحدث النتيجة السالفة الذكر. فالمصدرون في هذه الحالة لا يبيعون الولايات المتحدة عملاتهم الأهلية وخبصة ولكنهم في الواقع يشترون بسعر ثابت عملة نقدية أميركية ويدفون في هذا الشراء الذهب الذي لم يعد يعد جزءاً من عملاتهم والذي عليهم وحدهم تتوقف مسألة استرجاعهم له من عدمه.

فهل كانت أميركا على حق في إعادة ربط عملتها بالذهب في عام ١٩٣٤ في الوقت الذي هجرت فيه البلاد الأخرى قاعدة الذهب. وهل كان من سداد الرأي في وقت أصبح العالم فيه عنأى عن قاعدة الذهب أن تظل الولايات المتحدة متبعة هذا النظام وأن تبتدي استعدادها لشراء كل ما يمرض منه بسعر عال جداً؟ يرى بعض الباحثين أنه يوجد في الوقت الحاضر سوء توازن خطير بين فففة إنتاج الذهب الواطئة وبين سعر يبعه العالي. ومن رأيهم أن هذا السوء من شأنه استمرار حالة انسياب الذهب إلى أميركا. فلو لم تعين الولايات المتحدة سعراً ثابتاً للذهب لتيسر إنقاص سعر الذهب بالنسبة للدولار كما تطلبت الأحوال ذلك. أما الآن فإن القيام بهذا الأمر بعد أن استمر هذا السوء رديحاً من الزمن وتواصلت جذوره في الحياة الاقتصادية يكلف الولايات المتحدة والعالم ثمناً فادحاً

ومن تعهيل الحاصل القول بتحويل الذهب إلى دولارات حلاً للعوقف طالما أن سعر

الذهب في الخارج بالدولارات لن يمدى سعره الحالي إلا بارتكاب أحد أمرين أحدهما من زيادة سعر الذهب أو بإبطال حرية تصدير المعدن . فن أي حركة في أسواق الصرف سينجم عنها وببغير تماثل في سعر الذهب بالسلالات الأجنبية وتحويل الذهب إلى دولارات يحدث نتيجة الطبيعة أي التضخم النقدي وما ينبع من هبوط قيمة الدولار الحقيقية (أي قوته الشرائية) وما أن الذهب مرتبط بالدولار ويقوم به لتسطير قيمته الحقيقية كذلك بنفس النسبة . وإذا ما امتنعت الولايات المتحدة عن شراء الذهب أقامت قيمته بالنسبة للدولار قد تذهب في هبوطها إلى حد أبعد من هبوطه وبمركز هذا الرأي ما يجنيه حامل الأوراق المالية المقومة بالدولار من ربح لا يتحقق له بمحاذاة الذهب . وهذه هي الحال التي عرضت للدول التي لديها الذهب فهي ترغب عنه لأسباب منها أن الدولار وسيلة للحصول على البضائع الأميركية التي هي في ميسر الحاجة إليها ، ولأن ملكيتها لأوراق مالية مقومة بالدولار يظل لها دخلاً لن يتأتى لها باستحواذها على الذهب فضلاً عن أن تخزين الذهب يكلفها نفقات كبيرة كما تتعرض لفقد في حالة اجتياح العدو أراضيها كما حدث لفرنسا وهولندا وبلجيكا والنرويج . الخ

والواقع أنه إذا كانت دول أوروبا — خاصة — تفرص على الاستحواذ على الذهب فلأنه وسيلة للحصول على الدولار عن طريق بيعه بسعر ٣٥ دولار للأوقية السعر الذي حددته

٦ — (مسألة العودة إلى سيار الذهب) من الواضح أن مسألة العودة إلى نظام معيار الذهب الدولي أمرٌ جديدٌ . وليست الأفكار خارج الولايات المتحدة مستعدة لتقبل هذا الإجراء كما أن الظروف والأحوال الحاضرة لا تتيح إمكان هذه العودة . فإذا كانت الأحوال العالمية في عام ١٩٣١ وما بعده قد اتضت الخروج على معيار الذهب فإن العالم يجتاز دوراً من أشد أدوار تاريخه خطورة وفترة أعظم شذوذاً من الفترة السالفة الذكر . وبمسألة أخرى فإن استئناف الذهب وظيفته في الحياة الاقتصادية أمرٌ يترتب ضرباً من المستحيلات في ظل الظروف التي يتناها . وإن استمرار السبامة التي تجري عليها الولايات المتحدة اليوم من تعيين سعر ثابت لشراء الذهب ياتي على هذه البلاد عبثاً جسيماً يكلفها سوباً جوالى المليار ونصف المليار دولاراً . ولا يتوقع توقف الذهب عن التدفق إليها فإن سعر ٣٥ دولاراً للأوقية يشجع منتجيه على مواصلة زيادة الإنتاج . فإن شامت الولايات المتحدة التخلص من هذا الموقف بالاتجاه إلى التضخم وبالتالي انقضاء السعر المحدد الثابت للذهب وترك المعدن يحدد قيمته العوامل الاقتصادية البحتة ، فسيؤثر هذا التخفيض على البلاد المنتجة للذهب لاسيما الكبيرة منها . فهذا الإجراء يترتب بمثابة كارثة تحمل بها ويمحتمل جداً أن يكون لهذا الإجراء صدى على الاقتصاد القومي للولايات المتحدة نفسها فضلاً عن أن الذهب الباقي في أنحاء العالم سيرفع إليها انقضاء حدوث تخفيض جديد . ويصطدم إجراء

التخفيض باعتراض خطير جداً، فتخفيض دولار في سعر أوقية الذهب مئاة خسارة قيمتها ٤٣٠ مليون دولار من القيمة الاسمية في السوق المهزوز الذهب الذي تملكه الولايات المتحدة اليوم. ولو ترك الذهب يصل إلى ٢٠.٩٧ دولار للأوقية (سعر دار الضرب القديم) — ونيس هناك ما يمنع من الانحدار إلى أقل من هذا المستوى لو ترك وشأنه — لفت خسارة الولايات المتحدة في مخزونها الذهبي الحالي حوالي ستة بلايين دولار، وهذه الخسارة تعادل ضعف الربح الذي حققته الولايات المتحدة عملية إعادة التقييم في عام ١٩٣٣ — ١٩٣٤. مبلغ ستة بلايين هذا كما يبدو أعظم من الربح الذي تحلته الولايات المتحدة اليوم من جراء شراء الذهب (١٦ بليون دولار سنوياً). وتخفيض قيمة الذهب لن يتم إلا بزيادة نسبة غطاء الذهب في الدولار، إجراء يكون له أوجع المواقف على الاقتصاد الأمريكي. ففي سنة ١٩٣٧ زيدت نسبة الغطاء الذهبي بمقدار ٥٪ فأضر هذا بالمصدرين كثيراً فإذا يحدث تجارة الصادر لو بلغت هذه النسبة بنحو ٤٠٪

٧ — (وظائف الذهب اليوم في الحياة الاقتصادية) الآن وقد استعرضنا مركز الذهب يدور بخلفنا السؤال الآتي عن وظيفة الذهب اليوم وعن الدور الذي يشغله في الحياة الاقتصادية في الوقت الحاضر. أما عن وظائفه القديمة المعروفة فلم يبق له شيء منها تقريباً. فلم يعد الذهب يستخدم مكوكات أو سبائك تستعمل لغطاء للدرايق النقدية، وقد انهارت وظيفته كنظام لمرض النقود. أما اتخاذ أداة لتسوية المدفوعات الدولية فقد ضرت شأنها وغداً مصيرها إلى القضاء. فان حركات الذهب تتجه أنجحاً واحداً وهي لا تحدث — كما كانت فيما مضى — لتسوية الالتزامات الدولية بل إنما اليوم تنشر في الواقع وسيلة لإنشاء التزامات جديدة كما تبيننا في موضع سابق. فليس ثمة اليوم صادرات وواردات للمعدن تنظماً لمرض النقود بل غداً المعدن وسيلة لتهريب رؤوس الأموال من بلد إلى بلد آخر بدافع الخوف والشك في مستقبله

والواقع أن كان ثمة فائدة للمعدن اليوم فهي درء الرجح على متجيهه ومكتري المعدن الذين يتصفون اليوم بالسعر العالمي الذي تمنحه أميركا. أما عن اتخاذ الذهب كأساس لأرصدة تثبيت الصرف فهذا ما أصبحت الدول المختلفة تتبدله بالدولار

وأخيراً يمكننا أن نقرر أن الدولار هو الذي يحدد اليوم قيمة الذهب لا العكس. ومن هذا يتبين أن ربط الدولار بالذهب هو في الواقع أمر ظاهر تماماً إذ لا يملك الذهب البتة التأثير على الدولار كما لو كانت الحال في نظام معيار الذهب الدولي

٨ — (أمر الحرب الحاضرة على مستقبل الذهب) بدأت الحرب الحاضرة مظهر تدفق الذهب إلى الولايات المتحدة بعد أن كان التدفق يتجلى في الاتجاه رؤوس الأموال إلى الولايات

المتحدة غداً تدفق الذهب إلى الولايات المتحدة إلى حدٍ كبير نتيجة لاسمات تجارية بها وبين العالم . وكان من نتيجة فرض القيود الشديدة على خروج الأموال في البلاد التجارية والمهددة بالاعتداء في الحرب ، أن حدث كثيراً تدفق رؤوس الأموال إليها . ويقابل هذا من الجهة الأخرى أن الحكومة البريطانية قامت بتحويل عدد من صناعات الحرب في الولايات المتحدة واستتبع هذا فيما أكثر من الأوراق المالية الموثقة بالدولار فضلاً عن جانب كبير من ذهبها فيها . والواقع أنه بلغت مبيعات غير الأميركيين لما يملكونه من أوراق مالية أميركية في أميركا في عام ١٩٤٠ . بلغاً حقوق الوارد إليها من الأموال الجديدة في تلك السنة . وهذا يرد كما ذكرنا إلى استتاع الأموال الأوروبية عن أن تولي وجهها شطر الولايات المتحدة بسبب الرقابة على رؤوس الأموال من جهة والسيطرة الألمانية على الشطر الأكبر من الدول الأوروبية من الجهة الأخرى . ولولا هذا لنظم شأن تدفق الوارد من الذهب إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٤٠ أكثر مما كان عليه في عام ١٩٣٩ . ولما كان جُلُّ رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الولايات المتحدة خاصاً ببلاد الحلفاء التي تستخدمه في شراء المؤن منها ، فكل محاولة لرفع الأمان في أميركا ينجم رفع الأسعار في الأقطار المحاربة . وحتى لو لم يتم هذا فإن رفع الأسعار الأميركية لن يصدّ الدول المحاربة عن استيراد البضائع الأميركية طالما أنها أداة لمواصلة الحرب

تخاص من ذلك إلى القول بأن العالم سيجابه بعد الحرب مشكلة للذهب شاذة في حقيقتها وحدثها ، ويبدو لنا أنه سيصبح من الصعوبة بمكان عظيم على أي نقد في العالم أن يتسكن من وضع قدمه تمام الدولار الأميركي وبجانبه . فالصناعة الأميركية سيفوق مركزها خلال هذه الحرب وبالتالي تندو وأقدر وأعظم على المنافسة ، وسولي العالم المحارب وجهه شطر أميركا لمدته بما يحتاج إليه لإعادة الإيفاش إلى ربوعه ومدته بما يلزمه من ممدّات السلم . وكلما طال أمد الحرب كلما عظمت خسارة أوروبا وكلما اشتد الطلب على ما تبيعه أميركا ، حتى تصبح معادلة موازين المدفوعات أمراً من الصعوبة بمكان . وأنه وإن كان استقرار أحوال العالم سينبع عودة كثير من رؤوس الأموال إلى أوروبا الآن هذا لن يتم قبل مرور بضعة أعوام على عقد الهدنة وتلك حالة تتناقض إلى الموائم التجارية البحت التي أسفنا ذكرها الخاصة بشدة الطلب على السلع الأميركية عقب الحرب . ويجب أن لا ننسى عن بآلنا الحقيقة الآتية : — وهي أنه من شأن استعادة التبادل حرّيته بعد الحرب التكاليف على طلب الدولار ، ومباشرة هذا ستعمل على تدفق هذا النقد من الذهب الذي ما زال خارج الولايات المتحدة . وعلى ذلك لا مناص للعالم بعد الحرب من تسبب حرية التبادل نسبياً في فترة الانتقال على الأقل . ولكن لما كان دفع نمّ الواردات المتصورة وغير المتصورة أمراً مرغوباً فيه ، فيحتمل جداً أن تستمر حركة تدفق

رأس الماز في ظل شيء من التقييد . فإذا حدث هذا فلا مناص من اتجاه العالم نحو حلق كتل نقدية قد تكون كتلة الدولار، وكتلة الاسترليني مثلاً، وتستجري العملات داخل نطاق كل كتلة حرة إلى حد كبير ولكن ليس بين الكتلتين. وذلك وحده كما يبدو حل المشكلة غير مرغوب فيه ولكن لا مفر منه إذا ما سارت الحال على هذا التواء

ولو حدث وتجمّع كل ذهب العالم في الولايات المتحدة ولو تقدم العالم إلى كتل نقدية وصحب هذا توازن العملات للمالية داخل كل كتلة نقدية وتبّدت العملات المانية بين بعض الكتل والبعض الآخر فهل يمين فقدان الذهب وظيفته كوسيط دولي للنقدية؟ وهنا يدور بخلدنا سؤالان من الضروري الرد عليهما : الأول هل ستكون هناك حاجة ملحة إلى وسيط دولي للنقدية. وبالتالي هل سيظل الذهب المرشح الوحيد لهذا العمل ؟ من الصعوبة جداً تصور حلهم — أو على الأقل عالم يودهم قهواً الحلقات — بمكنة الاستعانة بوسيط للنقدية . وأنه من المستحيل فعلاً فرض إشراف تام على التبادل. وهيئة النازي على التبادل بما يضمه بين ثنائيه من تمديد لانهاية له ومع ما يفرضه من عقاب صارم لم ينجح رغماً عن هذا كله في إنشاء التوازن التام في إنشاء ألمانيا الخارجية . وبسبب أخرى لا ينظر ولوج العالم هذا الباب وإيقاله على هذا التواء

وإذا كان لا بد من وجود وسيط دولي للأداء (نسوية المدفوعات) فهل يكون هو الذهب ؟ من الصعب تصور قيام شيء آخر غير الذهب بهذا الأمر. والواقع أننا إذ نتكلم عن مشكلة الذهب إنما لسنا مشكلة الدولار. فليست مسألة تجمّع الذهب في الولايات المتحدة شيئاً خاصاً بالذهب وحده . فلو اتخذ صدف مثلاً وسيطاً في النسويات الدولية لأدّت الظروف الحالية إلى تجمّع أربعة أخماس صدف العالم في الولايات المتحدة الأمريكية. ورغماً عما يحمله نظام الذهب بين ثنائيه من رزايا وما يباين به من نقائص لا ريب فيها، فليس هناك بالتأكيد مادة أخرى غيره يمكن أن يقلبها العالم لأداء الديون دون أن تقام أمامها الرسوم الجمركية أو تحدّد قيمتها . أما القول بحل الدولار نفسه يقوم بهام الذهب فلا يمكن أن يفهم القيل . فلا يمكن استخدام الدولارات لمواجهة محز في الدولارات مثلاً. فضلاً عن ذلك فإن هناك معالج قوية لا يمكن النض من شأنها يهمل الاحتفاظ بنظام الذهب الذي تمتد قيمته كلية على استخدامه وسيطاً في النقد . والولايات المتحدة لن تتجاهل هذا الأمر كما أن المسلكات البريطانية وروسيا لا توافق على خفض قيمة مادة تعتبر أعظم منتج لها

وهي يمكن من أمره ، فإن عصر ميار الذهب أي العلاقة بين كمية من الذهب ووحدة النقود قد انقضى . ونزل الذهب عن عرشه العظيم وفقد سلطانه المكين